تأثير العتبات الانتخابية على الأحزاب السياسية
- دراسة تحليلية نقدية -

The impact of electoral thresholds on political parties
Critical and Analytical study

بولقواس ابتسام [1]

[1] جامعة عباس لغرور- كلية الحقوق- خنشلة- (الجزائر)، boulagouas.ibtissem@univ-khenchela.dz

تاريخ الإرسال: 2020/07/13 تاريخ القبول: 2021/12/22 تاريخ النشر: مارس/2022

الملخص:

يعتبر نظام التمثيل النسبي المقترن بعتبات انتخابية أحد أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدول من أجل أن تضبط مشاركة الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية في مرحلة أولى، وفي مشاركتها في عملية توزيع المقاعد في مرحلة ثانية، وذلك حتى تتوصل في نهاية المطاف إلى التقليل قدر الإمكان من الأحزاب الممثلة داخل هاته المجالس المنتخبة.

فكثرة الأحزاب السياسية كما نعلم له تأثيرات سلبية على المجالس المنتخبة ذلك أنها تؤدي إلى عجزها عن القيام بمهامها على أكمل وجه.

وتأتي دراستنا هاته من أجل بيان مختلف تأثيرات العتبات الانتخابية على الأحزاب السياسية في مختلف دول العالم سواء الإيجابية منها أو السلبية.

الكلمات المفتاحية: عتبات انتخابية-أحزاب سياسية- تأثير- انشقاقات حزبية-عملية انتخابية.

Abstract:

The proportional representation system coupled with the electoral thresholds is considered one of the most important means that countries use, firstly, to control the participation of political parties in the electoral process, secondly, their participation in the allocation process of seats and finally to reduce as much as possible the parties represented inside these councils in order to avoid, when they are numerous, their inability to carry out their tasks to the fullest.

This paper comes to demonstrate the effects of the electoral thresholds on political parties, both positive and negative.

Key words: Electoral Thresholds, Political Parties, Effect, Dissidence From Political Parties, Electoral Process.

المؤلف المرسل: بولقواس ابتسام ، الإيميل المهني: boulagouas.ibtissem@univ-khenchela.dz

المقدمة:

من المتفق عليه أن مختلف دول العالم تتباين فيما بينها في النظام الانتخابي الذي تأخذ به بغية تشكيل مختلف مجالسها المنتخبة سواء النيابية منها أو المحلية، وذلك بالنظر لكونها عندما تختار أي نظام انتخابي عليها أن تراعي عند إختياره ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى التاريخية، ولعل من بين النظم الانتخابية انتهاجا من قبل دول العالم نجد نظام التمثيل النسبي الذي يقضي بحصول كل قائمة انـــتخابية مـــتنافسة على عدد من المقاعد يتـــناسب وعدد الأصوات التي تحصـــلت عليها في الانتخابات.

ويعتبر هذا النوع من النظم الانتخابية الأكثر عدالة بالنسبة للأحزاب السياسية ذلك أنه يمنحها عددا من المقاعد يتناسب وعدد الأصوات التي تحصلت عليها وهذا بالمقارنة مع نظام الانتخاب بالأغلبية، غير أنه وفي الوقت ذاته يؤثر سلبا على المجالس المنتخبة التي يتم تشكيلها لأنه يساهم في كثرة الأحزاب السياسية الممثلة داخلها وهو الأمر الذي يحول دون أدائها لمهامها على أكمل وجه، فنظام التمثيل النسبي يفسح المجال أمام الأحزاب السياسية للمنافسة فيما بينها لاكتساب العضوية في مختلف المجالس المنتخبة وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي الى نتائج سلبية على هاته الأخيرة من خلال تفتيت هاته الأخيرة وعدم تحقيق الاستقرار السياسي.

ولهذا وبغية التخفيف من حدة تأثير نظام التمثيل النسبي على المجالس المنتخبة لجأت العديد من دول العالم إلى الأخذ بما يسمى **بالعتبات الانتخابية** التي تعتبر واحدة من الآليات التقنية الرياضية التي تعمل كغيرها من الصيغ الانتخابية من أجل توجيه مسار العملية الانتخابية في ظروف سياسية معينة بما يساهم في ضبط مشاركة الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية.

وتأتي دراستنا هاته من أجل الإجابة عن إشكالية رئيسية أساسية تتمثل في الاتي: **ماهي أبرز تأثيرات ضبط المشاركة السياسية للأحزاب السياسية عن طريق آلية العتبات الانتخابية؟**

للإجابة عن هاته الإشكالية استخدمنا جملة من المناهج التي تتناسب وموضوع دراستنا لعل أهمها المنهج التحليلي وذلك من خلال قيامنا بتحليل مختلف الآثار المترتبة على الاخذ بالعتبات الانتخابية على الأحزاب السياسية، ناهيك عن استخدامنا للمنهجين المقارن والتاريخي في بعض الأجزاء من دراستنا التي قمنا بتقسيمها إلى أربعة أقسام خصصنا القسم الأول منها لبيان **مفهوم العتبات الانتخابية**، بينما خصصنا القسم الثاني منها لبيان **تأثير العتبات الانتخابية على الأحزاب السياسية قبل خوض غمار العملية الانتخابية**، بينما خصصنا القسم الثالث منها لبيان **تأثير العتبات الانتخابية على الأحزاب السياسية عند خوض غمار العملية الانتخابية**، وأخيرا خصصنا القسم الرابع والأخير منها لبيان **تأثير العتبات الانتخابية على الأحزاب السياسية بعد خوض غمار العملية الانتخابية** وذلك على النحو التالي:

أولا: مفهوم العتبات الانتخابية

تعددت التعريفات التي جاء بها الفقهاء من أجل تعريف العتبات الانتخابية، فهناك من عرفها بناء على **طبيعتها** بأنها عدد الأصوات المطلوب قانونا حصول المرشح أو الحزب أو القائمة الانتخابية عليها حتى يتحصل على مقاعد في البرلمان، أي بعبارة أخرى حتى يحق لقائمة أو مرشح ما المشاركة في عملية توزيع المقاعد وأن يمثل في المجلس المنتخب فإنه يجب عليه أن يتحصل على حد أدنى من الأصوات.[1]

كما عرفت بناء على **نسبتها** بأنها ذلك الحد الأدنى من الأصوات الذي عادة ما يتراوح بين 3% و7%، والتي يجب أن يتحصل عليها الحزب السياسي حتى يحق له أن يكون ممثلا في البرلمان[2]، وهي بهذا الشكل قد تكون مرتفعة وعالية كما هو الحال في روسيا أين تبلغ نسبة 7 % ، وتركيا التي تصل إلى نسبة 10 % [3]، كما يمكن أن تكون منخفضة كما هو الحال في الجزائر أين تبلغ نسبة 5 % بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني.

وعرفت أيضا بناء على ذات المعيار بأنها حصة التصويت التي لديها فرصة 50-50 للفوز بالمقعد الأول. [4]

ومن أجل تحديد حصة تصويت الناخبين والتي بموجبها تتمتع الأحزاب السياسية بفرصة 50-50 للفوز بمقعدها الأول، أي بعبارة أخرى تحديد **Teff** (العتبة الفعالة)، و **Tnat** (عتبة التمثيل الوطنية) يأخذ **Lijphart** المتوسط الحسابي ل $\mathbf{T_i}$ و $\mathbf{T_x}$ بحيث: [5]

$$Teff = \frac{Ti+Tx}{2} \qquad Tnat = (Ti.Tx)^{0.5}$$

اما بناء على **الهدف منها** فقد عرفت بأنها تلك الوسيلة التي يتم اللجوء إليها من أجل الحيلولة دون وصول بعض الأحزاب السياسية إلى البرلمان لاسيما الصغيرة منها والجديدة، فهي بهذا الشكل تخلق الحواجز أمامها من أجل أن تعزل الآثار السلبية المترتبة على حصولها على مقعد واحد على الأقل في البرلمان. [6]

فالعتبات الانتخابية بناء على هذا المعيار ماهي إلا عبارة عن حد انتخابي قانوني يحول دون حصول الحزب السياسي على مقاعد في البرلمان إلا إذا كانت حصته الاجمالية في التصويت أعلى من قيمة ثابتة وعالية نسبيا، وتختلف هذه القيمة من دولة إلى أخرى، إذ تبلغ هذه العتبة الانتخابية في السويد 4 % ، وفي ألمانيا 5 %، وفي تركيا 10 % [7] .

ونشير هنا إلى أن العتبة الانتخابية على المستوى الوطني أقل من العتبة الانتخابية على مستوى الدائرة الانتخابية.[8]

هذا كما عرفت أيضا بأنها ذلك الحد الأدنى من الأصوات التي يحتاجها حزب ما للفوز بتمثيل له في الهيئة المنتخبة، هذا ويمكن أن يتم فرض العتبة الانتخابية قانونيا وتسمى في هذه الحالة العتبة

الانتخابية باسم **العتبة الانتخابية الرسمية أو القانونية**، كما يمكن أن تكون كمحصلة حسابية للنظام الانتخابي، وتسمى في هذه الحالة **بالعتبة الفعلية أو الطبيعية**.[9]

أما بناء على أنواع العتبات الانتخابية فإننا نشير إلى أن العتبات الانتخابية نوعين وهما:

- **عتبة انتخابية بحكم الواقع:** أي الحد الأدنى لنسبة الأصوات اللازمة للحصول على تمثيل تحت أي صيغة انتخابية معينة، وهذا أمر مهم جدا في أنظمة التمثيل النسبي، لأن العتبة تؤثر على عدد الأحزاب الصغيرة التي يمكنها الحصول على تمثيل.
- **عتبة انتخابية بحكم القانون:** وهي التي تضع الحد الأدنى لنسبة الأصوات التي يجب أن يتحصل عليها الحزب السياسي من أجل التمثيل في المجالس المنتخبة، وغالبا ما يتم وضع هاته العتبة من أجل منع الأحزاب الصغيرة جدا من التمثيل .[10]

وهناك من عرف العتبات الانتخابية بأنها نقطة الوسط بين عتبة الإدراج وعتبة الإستبعاد[11]، و يقصد **بعتبة الادراج** والتي يرمز لها اختصارا ب T_i ذلك الحد الأدنى من الأصوات التي يمكن أن يفوز في ظلها الحزب بمقعد واحد على الأقل في الظروف الأكثر ملاءمة.[12]

أما **عتبة الاستبعاد** والتي يرمز لها اختصارا ب T_x فيقصد بها الحد الأقصى لحصة الأصوات التي يمكن أن يحصل عليها الحزب لكنه لا يزال يفشل في الفوز بمقعد في ظل أكثر الظروف سوءا[13] ،أما إذا نجح الحزب في تجاوز هاته العتبة فإنه من المحتمل جدا أن يحصل على تمثيل حتى ولو كان ضئيلا على غرار مقعد واحد.[14]

فالفرق بين العتبتين يكمن في أنه إذا حصل حزب سياسي على أقل من T_i من الأصوات فإنه بالتأكيد سوف يفشل في الحصول على مقعد، في حين أنه إذا كان نصيب الحزب من التصويت يتجاوز T_x فانه لا يمكن له أن يفشل في الحصول على مقعد.[15]

أما نحن فنعرف العتبات الانتخابية بأنها تلك النسبة من الأصوات التي يجب على كل من الحزب السياسي أو القوائم الحرة الحصول عليها حتى يتمكنوا من التمثيل في مختلف المجالس المنتخبة.

وعادة ما يتم النص على العتبة الانتخابية في قانون الانتخابات، وذلك بهدف تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها عقلنة المشهد التمثيلي وحمايته من تأثيرات تضخم التعددية الحزبية على الممارسة السياسية والتمثيلية[16]، وذلك من خلال ضبط مشاركة الأحزاب السياسية والقوائم الحرة في الانتخابات، ناهيك عن وضع العراقيل أمام بعض الأحزاب السياسية الصغيرة بغية الحد من إمكانية وصولها إلى الهيئات المنتخبة، بالنظر لكون هاته الأخيرة في الغالب الأعم لا تملك برامج انتخابية، ومشاركتها تشوه العملية الانتخابية أكثر مما تفيدها.

فألمانيا مثلا اخذت بعتبة 5% من أجل وضع العراقيل أمام الأحزاب المتطرفة للحد من إمكانية انتخابها، فهي مصممة أساسا من أجل الحيلولة دون حصول الأحزاب الصغيرة جدا على تمثيل لها في الهيئة المنـتخبة، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك هناك طرق جانـــبية تستخدمها تلك الأحزاب للحصول على

مقاعد تمثيلية ففي المانيا مثلا يكفي الفوز ب 3 مقاعد لاجتياز عتبة 5%.[17]

ثانيا: تأثير العتبات الانتخابية على الأحزاب السياسية قبل خوض غمار العملية الانتخابية

مما لا شك فيه أن للعتبات الانتخابية تأثيرات مختلفة ومتباينة على الأحزاب السياسية تختلف من دولة إلى أخرى، إذ قد يؤدي الأخذ بالعتبات الانتخابية في بعض الدول إلى ظهور تيارات متباينة داخل الحزب الواحد، الأمر الذي يؤدي إلى انشقاق هذا الحزب الأمر الذي تكون له تبعات على استقرار النظام السياسي في الدولة، بينما قد تؤدي في دول أخرى إلى زيادة تماسك هاته الأحزاب السياسية ونبذ الانشقاقات الداخلية فيها.

1- الانشقاقات الحزبية:

يترتب على الأخذ بنظام التمثيل النسبي مع عتبة انتخابية بروز ظاهرة الانشقاقات الحزبية التي تعتبر أحد أوجه الصراع السياسي على المستوى الداخلي للحزب، تظهر من خلال إحداث شرخ داخل الحزب الأم، ويؤدي إلى ظهور حزب أو عدة أحزاب سياسية. [18]

وعادة ما تبرز هاته الانشقاقات الحزبية عند اقتراب المواعيد الانتخابية، إذ يلجأ بعض المناضلين والقياديين لبعض الأحزاب السياسية إلى الانشقاق عن أحزابهم الأصلية وذلك عن طريق إنشاء أحزاب جديدة، أو الالتحاق بأحزاب أخرى، أو الدخول في قوائم حرة[19]، أو العمل لصالح أحزاب منافسة دون الترشح انتقاما من أحزابهم الاصلية[20]، وذلك بسبب الاختلاف حول ترتيب القائمة الانتخابية.[21]

إذ أثبتت الممارسة السياسية أن الأحزاب السياسية تعاني أثناء عملية إعداد قوائم مرشحيها الذين سيخوضون غمار العملية الانتخابية وذلك بالنظر للصراعات الداخلية التي تعاني منها، مما يجعل العضوية في المجالس المنتخبة رهينة للمزايدات السياسية التي تولدها الأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية.

ولهذا فقد ألقت عملية إعداد الأحزاب السياسية لقائمة مرشحيها بضلالها على المترشحين، ذلك أن المترشح المتواجد على رأس القائمة الانتخابية من المؤكد أنه سيضمن الفوز بمقعد في المجلس المنتخب إذا ما تمكن حزبه من تجاوز العتبة الانتخابية، بينما تقل حظوظ بقية المترشحين في اكتساب العضوية كلما كان ترتيبهم في المراكز الأخيرة من القائمة الانتخابية.

ولهذا ففي حالة عدم وضع بعض المترشحين في المراكز المتقدمة في قائمة الحزب السياسي الذي سيخوض غمار العملية الانتخابية فإن هذا الأمر يدفعهم للانشقاق عن أحزابهم والقيام إما بإنشاء أحزاب جديدة، أو الانضمام إلى أحزاب منافسة للحزب الذي كانوا تابعين له، أو يقومون بخوض غمار العملية الانتخابية في إطار قائمة حرة.

2- ظهور أحزاب جديدة:

تشكل العتبات الانتخابية لاسيما ذات النسب المنخفضة دافع قوي للأحزاب السياسية للتشكل والظهور وخوض غمار المنافسة الانتخابية، ذلك أنه وبواسطة عدد غير كبير من الأصوات تستطيع هاته الأخيرة أن تحصد لنفسها عدد من المقاعد في البرلمان[22]، الأمر الذي يجعلها في مرحلة لاحقة تعمل

على استنزاف الأحزاب الكبيرة من خلال دفعها إلى تقديم التنازلات الكبيرة بهدف تشكيل حكومات ائتلافية.[23]

غير أن ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أنه وعلى الرغم من مساهمة العتبات الانتخابية في ظهور أحزاب جديدة إلا أن هذا الأمر لا يعني أنها ستخوض غمار العملية الانتخابية كلها، ذلك أنه وإن كانت العتبات الانتخابية المنخفضة تحفز الأحزاب السياسية على التشكيل لا سيما عند توزيع المقاعد، فإن هناك عتبات أخرى لا تقل أهمية عن عتبات توزيع المقاعد ألا وهي عتبات الترشح، والتي يمكن لها أن تحول دون كثرة الأحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية، لاسيما تلك الأحزاب السياسية الصغيرة التي تظهر فقط عند الاستحقاقات الانتخابية وتختفي بعدها عن الساحة السياسية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه وعلى الرغم من تحفيز العتبات الانتخابية للأحزاب السياسية على التشكل، إلا أن انضمام السياسيين لها متوقف على نسبة هاته الاخيرة فيما إذا كانت مرتفعة او منخفضة.

فكما هو معلوم فالعتبات الانتخابية المرتفعة تجعل الأحزاب السياسية الكبرى هي الأكثر جذبا للسياسيين، وبالتالي سيقرر عدد كبير منهم الانضمام إليها بدلا من الانضمام إلى هاته الأحزاب الجديدة التي تشكلت.

وعليه فالعتبات الانتخابية العالية تخدم الحزب السياسي الكبير على حساب الحزب السياسي الصغير سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، بطريقة مباشرة من خلال زيادة عدد المقاعد المتوقع فوز الحزب السياسي الكبير بها في الانتخابات، أو بطريقة غير مباشرة من خلال جذب السياسيين الذين يميلون إلى زيادة حصة الحزب الكبير من الأصوات وذلك من خلال الانضمام إليه.

إذ وبدلا من المساعدة في إنشاء أحزاب جديدة تساهم العتبة الانتخابية ذات النسبة المرتفعة في الحيلولة دون إنشاء أحزاب جديدة، ذلك أن السياسيين سيحجمون عن إنشاء أحزاب سياسية جديدة مع فرص غير مؤكدة للفوز بأي مقاعد في البرلمان.

وبالتالي فالعتبات الانتخابية العالية تساهم في الحفاظ على نظام قائم على عدد قليل من الأحزاب السياسية القوية دون المساهمة في إنشاء نظام حزبي قوي من الصفر.[24]

ثالثا: تأثير العتبات الانتخابية على الأحزاب السياسية عند خوض غمار العملية الانتخابية

أغلب العتبات الانتخابية التي أخذت بها دول العالم تطال مختلف مراحل العملية الانتخابية بدءا من مرحلة الترشح وصولا إلى مرحلة توزيع المقاعد، وهي العتبات التي تؤثر على الأحزاب السياسية قبل أن تؤثر على المجالس المنتخبة التي يتم تشكيلها.

وسنحاول بيان أهم مظاهر تأثير العتبات الانتخابية على الأحزاب السياسية خلال مختلف مراحل العملية الانتخابية وذلك على النحو التالي:

1- التقليل من عدد الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات

في بعض الحالات يتم الأخذ بالعتبات الانتخابية من أجل ضبط مشاركة الأحزاب السياسية والقوائم

الحرة في الانتخابات، ذلك أن ترك عملية الترشح دون ضوابط أمر من شأنه أن يؤدي إلى تعدد القوائم المترشحة المشاركة في الانتخابات، وبالتالي المساهمة في تفتيت أصوات الهيئة الناخبة وضياعها في مرحلة لاحقة. [25]

ففي الجزائر مثلا، ومن أجل ضبط مشاركة الأحزاب السياسية والقوائم الحرة في الانتخابات التشريعية قام المشرع الجزائري وبموجب الامر رقم 21-01 المتضمن قانون الانتخابات بالنص صراحة على ضرورة أن تزكى كل قائمة مترشحين إما تحت رعاية حزب سياسي أو أكثر، وإما بعنوان قائمة حرة حسب إحدى الصيغ التالية:

- إما من طرف الأحزاب السياسية التي تحصلت خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة على أكثر من 4 % من الأصوات المعبر عنها في الدائرة الانتخابية المترشح فيها، وإما من طرف الأحزاب السياسية التي تتوفر على 10 منتخبين على الأقل في الدائرة الانتخابية المترشح فيها.
- في حالة تقديم قائمة تحت رعاية حزب سياسي لا يتوفر فيه أحد الشرطين المذكورين أعلاه، أو تحت رعاية حزب سياسي يشارك لأول مرة في الانتخابات، أو في حالة تقديم قائمة بعنوان قائمة حرة، فإنه يجب أن يدعمها على الأقل 250 توقيعا من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية فيما يخص كل مقعد مطلوب شغله.

أما بالنسبة للدوائر الانتخابية في الخارج تقدم قائمة المترشحين إما تحت رعاية حزب سياسي أو عدة أحزاب سياسية، وإما بعنوان قائمة حرة مدعمة ب 200 توقيع على الأقل عن كل مقعد مطلوب شغله من توقيعات ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية. [26]

وقد ترتب على أخذ المشرع الجزائري لأول مرة بهاته العتبة الانتخابية قبل صدور الامر رقم 21-01 انخفاض محسوس في عدد القوائم الانتخابية المشاركة في الانتخابات مقارنة بانتخابات 10 ماي 2012 وهو الأمر الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 01 يبين عدد القوائم الانتخابية المشاركة في الانتخابات التشريعية في سنتي 2012-2017

الدوائر الانتخابية	عدد القوائم المشاركة في انتخابات 2012	عدد القوائم المشاركة في انتخابات 2017
الجلفة	45	21
خنشلة	50	19
بجاية	42	18
باتنة	40	21
مسيلة	56	25
تيسيمسيلت	38	13
الجزائر	36	17

(بولقواس ابتسام، المرجع السابق، ص230 بتصرف)

2- ظهور التحالفات الحزبية

تعتبر التحالفات الحزبية أحد أبرز الوسائل المستخدمة من قبل الأحزاب السياسية من أجل توحيد جهودها لتجاوز العتبة الانتخابية.

ويقصد بالتحالفات الحزبية تجمع لحزبين سياسيين أو اكثر[27] من أجل تجاوز عتبة التمثيل، خاصة عندما تكون هذه الأخيرة مرتفعة[28]، ذلك أنه في حالة العتبات الانتخابية المنخفضة تحافظ الأحزاب السياسية على طبيعتها كأحزاب مستقلة، وهو الأمر الذي يمكننا إرجاعه إلى سببين، الأول هو صعوبة اتفاق الأحزاب السياسية فيما بينها بالنظر لاختلاف ايديولوجياتها وبرامجها الانتخابية، وثانيهما أنها تكون متفائلة بإمكانية تجاوزها للعتبة الانتخابية دون الحاجة إلى التحالف مع أحزاب سياسية أخرى.

فلو فرضنا مثلا أن هناك حزبين يشاركان في الانتخابات في دائرة انتخابية بها عتبة إنتخابية، فمن المؤكد أن الحزب الكبير سيكون له دعم يكفي لتجاوز هاته العتبة الانتخابية، في حين أن الحزب الصغير قد لا يتجاوز هاته العتبة الانتخابية، ذلك أن الناخبين لا يصوتون بشكل عشوائي لأن لهم تفضيلات أيديولوجية .[29]

ولهذا وبغية تجاوز هاته العتبة الانتخابية من قبل الأحزاب السياسية لاسيما الصغيرة منها، والتي تتقاسم أصوات مجموعات محددة من الناخبين، فإنه يجب عليها أن تتكتل وتتحالف فيما بينها من أجل منع تشتيت أصوات الكتلة التصويتية لمؤيديها، وبالتالي ضمان تجاوز العتبة المشترطة إما للترشح أو للمشاركة في عملية توزيع المقاعد الانتخابية، وهو الأمر الذي شهدته الجزائر خلال الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها منذ الانتخابات التشريعية لسنة 2012، أين تم تشكيل تحالف بين كل من حركة النهضة، وحركة الإصلاح، وحركة مجتمع السلم تحت تسمية **تكتل الجزائر الخضراء.**

هذا كما تم تشكيل ثلاثة تحالفات انتخابية غداة الانتخابات التشريعية لسنة 2017، ويتعلق الأمر هنا بكل من تحالف **حركة مجتمع السلم** بين حماس وجبهة التغيير، **والاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء** بين حركة النهضة وجبهة العدالة والتنمية، وحركة البناء الوطني، و**تحالف تكتل الفتح** بين الحزب الوطني الجزائري، والحزب الوطني الحر، وحركة الوطنيين الأحرار، وحزب النور الجزائري، وحزب الشباب الديمقراطي.

رابعا: تأثير العتبات الانتخابية على الأحزاب السياسية بعد خوض غمار العملية الانتخابية

للعتبة الانتخابية تداعيات على الأحزاب السياسية بعد خوض غمار العملية الانتخابية، لعل أبرز هاته التداعيات هي تقليل عدد الأحزاب السياسية الممثلة داخل المجالس المنتخبة التي يتم تشكيلها، ناهيك عن بروز حزب سياسي يهيمن على أغلبية مقاعد المجلس الذي تم تشكيله، وهو الأمر الذي سنحاول بيانه وذلك على النحو التالي:

1- التقليل من عدد الأحزاب السياسية الممثلة داخل قبة البرلمان

من المعلوم أن العتبات الانتخـــابية تؤثر بشكل كبير على الأحزاب الســياسية، فكلما ارتفعت نسبة

العتبة الانتخابية كلما قلت فرصة الأحزاب السياسية لاسيما الصغيرة في التمثيل في الهيئات المنتخبة والعكس صحيح، إذ كلما قلت نسبة العتبة الانتخابية كلما زادت فرصة هذه الأحزاب السياسية في التمثيل.

فالعتبات الانتخابية ذات النسبة المنخفضة تساهم في تحفيز الأحزاب السياسية ودفعها للتوجه قدر الإمكان إلى مختلف شرائح المجتمع من أجل العمل على الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات، بغض النظر عن مصدر تلك الأصوات، ذلك أن من شأن الحصول على صوت إضافي أن يساهم في حصول الحزب السياسي على مقعد تمثيلي جديد، أو يضمن له البقاء في دائرة التنافس الحزبي.

أما العتبات الانتخابية المرتفعة فإنها تساهم في منع الأحزاب الصغيرة من التمثيل في المجالس المنتخبة، وذلك بسبب كونها تعمل على محاباة الأحزاب الكبيرة على حسابها، فالأحزاب السياسية الكبيرة هي التي يمكن لها أن تتجاوز هاته العتبة الانتخابية بصورة مؤكدة، بعكس الأحزاب السياسية الصغيرة التي يصعب عليها تجاوزها، ذلك أن الناخبين لا يصوتون بشكل عشوائي لأن لديهم تفضيلات إيديولوجية وشخصية، وبالتالي فهم يقومون بوضع لمساتهم الأخيرة على اختياراتهم ومراقبة قوائم الأحزاب.

فالأخذ بالعتبات الانتخابية ذات النسبة المرتفعة يهدف بالأساس إلى محاربة الأحزاب السياسية الصغيرة التي تظهر بمناسبة كل إستحقاق انتخابي، والتي يؤدي وجودها إلى تشتيت أصوات الناخبين دون فائدة، فهذه الأحزاب السياسية الصغيرة تفتقر إلى قاعدة نضالية، وليس بمقدورها تقديم برامج بديلة عما هو موجود في الساحة السياسية، ولهذا تعتبر العتبة الانتخابية بهذا الشكل الوسيلة والآلية التي بموجبها يمكن القضاء على مثل هذه التشكيلات السياسية والإبقاء فقط على الأحزاب السياسية التي تعبر بصدق عن مواقف واتجاهات الناخبين. [30]

فعلى سبيل المثال بولندا تطبق عتبة انتخابية مرتفعة نسبيا، وهي مقدرة ب 7% ونتيجة لذلك لم يتجاوز عدد الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان ثلاثة أحزاب سياسية.[31]

ونفس الشيء حدث في الجمهورية التشيكية، إذ وبفضل العتبة الانتخابية تم استبعاد29حزب سياسي من الأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية لأنها لم تتجاوز العتبة الانتخابية والمقدرة بنسبة 5 %.[32]

أما في المغرب فقد ترتب على رفع العتبة الانتخابية من نسبة 3 % الى نسبة 6 % بمناسبة الانتخابات التشريعية لسنة 2007 تقلص تمثيل الأحزاب السياسية داخل مجلس النواب، إذ من بين 22 تشكيلة سياسية أفرزتها الانتخابات التشريعية لسنة 2002، و23 تشكيلة سياسية افرزتها الانتخابات التشريعية لسنة 2007، انخفض عدد الأحزاب السياسية الممثلة داخل مجلس النواب الى 18 تشكيلة سياسية في انتخابات سنة 2011.[33]

ونفس الشيء في تركيا، إذ أنه وعلى الرغم من كثرة الأحزاب السياسية فيها والتي بلغ عددها سنة 2018 حوالي 87 حزب سياسي، إلا أن أغلبها ليس له حضور في الحياة السياسية، وذلك على الرغم من قدم بعضها، إذ يقتصر عدد الأحزاب السياسية الفاعلة في تركيا والتي استطاعت تجاوز عتبة 10 %

لدخول البرلمان على خمسة أحزاب سياسية، مع مشاركة ستة أحزاب سياسية فقط إلى جوارها في الانتخابات، ومن ثم يكون عدد الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات 11 حزب سياسي فقط من إجمالي 87 حزب سياسي.[34]

وفيما يلي جدول يبين نتائج هاته الأحزاب السياسية خلال الانتخابات البرلمانية التي شاركت فيها بين عامي 2002- 2018 [35]

جدول رقم 02 يبين نتائج الأحزاب السياسية التركية التي شاركت في دورات الانتخابات البرلمانية بين عامي 2002-2018 وعدد المقاعد التي تحصلت عليها:

الحزب السياسي	انتخابات سنة 2018	انتخابات سنة 2015 نوفمبر	انتخابات سنة 2015 يونيو	انتخابات سنة 2011	انتخابات سنة 2007	انتخابات سنة 2002
العدالة و التنمية	295 (42.6 %)	317 (49.5 %)	258 (41%)	326 (49.8%)	341 (46.6%)	365 (34.4%)
الشعب الجمهوري	146 (22.6 %)	134 (25.3 %)	132 (25%)	135 (26 %)	112 (20.9%)	177 (19.4%)
الشعوب الديمقراطي	67 (11.7%)	59 (10.8 %)	80 (13.2 %)	-	-	-
الحركة القومية	49 (11.1%)	40 (11.9%)	80 (16.3%)	55 (13 %)	71 (14.3%)	-
السعادة	1.3%	-	-	-	-	-
الجيد	43	-	-	-	-	-
أخرى	0.7%	-	4.6%	4.8%	13 %	45%
مستقل	-	-	-	34 (6.4 %)	26 (5.2%)	8 (1 %)

مطهر الصفاري (2019)، الأحزاب السياسية و الحالة الديمقراطية في تركيا 2002-2018، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص 47.

أما في الجزائر فإننا سنقوم ببيان عدد الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان خلال الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها الجزائر بعد العودة إلى المسار الانتخابي، وكذا دراسة التغييرات التي كان من الممكن أن تحدث لو تغيرت نسبة العتبة الانتخابية في الجزائر والمقدرة بنسبة 5% سواء زيادة ونقصانا، والتي قمنا بإعداد نتائجها حسابيا بالاعتماد على محضر نتائج الانتخابات التشريعية التي تم إجراءها سنة 2012 في 47 ولاية فقط ، بالنظر لعدم تمكننا من الحصول على نتائج انتخابات الدائرة الانتخابية لولاية الجلفة، وكذا نتائج الانتخابات للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج.

جدول رقم 03 يبين عدد الأحزاب السياسية المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية وعدد الأحزاب الممثلة في البرلمان

تاريخ الانتخابات التشريعية	عدد الأحزاب السياسية و القوائم الحرة المشاركة في الانتخابات	عدد الأحزاب السياسية و القوائم الحرة الممثلة في البرلمان
انتخابات سنة 1997	40	11
انتخابات سنة 2002	24	10
انتخابات سنة 2007	25	22
انتخابات سنة 2012	43	28
انتخابات سنة 2017	58	36

تم إعداد الجدول من الباحثة بالرجوع إلى إعلان المجلس الدستوري المتضمن نتائج هاته الانتخابات التشريعية

جدول رقم 04 يوضح تأثير تغير نسبة العتبات الانتخابية على عدد الأحزاب السياسية والقوائم الحرة الممثلة داخل المجلس الشعبي الوطني زيادة ونقصانا.

العتبة الانتخابية	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
عدد الأحزاب و القوائم الحرة الممثلة داخل المجلس الشعبي الوطني	43	43	42	41	33	28	21	15	11	07	07

تم إعداد هذا الجدول من الباحثة بناء على سلسلة من العمليات الحسابية التي تم القيام بها بناء على محضر تركيز نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2012 ل 47 ولاية

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه كلما انخفضت العتبة الانتخابية كلما زاد عدد الأحزاب السياسية الممثلة داخل قبة البرلمان، وكلما ارتفعت نسبتها كلما قل عدد الأحزاب السياسية داخل قبة البرلمان وهو الأمر الذي يؤكد ما قمنا ببيانه سابقا.

2- بروز ظاهرة الاكتساح الانتخابي

تساهم العتبات الانتخابية لاسيما ذات النسب المرتفعة منها في ظهور ما يسمى بظاهرة الاكتساح الانتخابي، والتي يقصد بها ظهور حزب مهيمن متبوع بأحزاب أخرى متفاوتة النفوذ والقوة، الأمر الذي يجعل من نتائج هذه الانتخابات غير معبرة بصدق عن إرادة الناخبين.

ففي الجزائر مثلا أفرزت الانتخابات التشريعية التي شهدتها الجزائر لاسيما بعد العودة الى المسار الانتخابي فوز الأحزاب السياسية التي تتمتع بقواعد شعبية معتبرة بأغلبية المقاعد في المجلس الشعبي الوطني، والمتمثلة أساسا في حزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، بينما اكتفت الأحزاب السياسية الأخرى لاسيما الصغيرة منها بالمشاركة في المنافسة الانتخابية دون حصولها على أية مقاعد، أو في أحسن الأحوال حصولها على مقعد أو مقعدين لا أكثر.

وإلى جانب الاكتساح الانتخابي فقد تعرضت الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات التشريعية لفقدان الكثير من الأصوات المعبر عنها وعدم أخدها في الحسبان عند توزيع المقاعد، وبالتحديد بالنسبة للأحزاب السياسية التي لم تتمكن من تجاوز العتبة الانتخابية، وبالتالي لم يكن هناك تطابق بين نسبة الأصوات التي تحصلت عليها هاته الأحزاب السياسية وعدد المقاعد التي فازت بها، وهو الأمر الذي يبينه الجدول التالي[36]:

جدول رقم 05 يبين نتائج نسبة تمثيل الأحزاب السياسية في المجلس الشعبي الوطني المشكل سنة 2017 مع نسبة ضياع الأصوات التي تحصلت عليها

الحزب	عدد الأصوات المتحصل عليها	عدد المقاعد المحصل عليها	نسبة التمثيل في م.ش.و	عدد الأصوات المعتمدة عند توزيع المقاعد	نسبة ضياع الأصوات
حزب جبهة التحرير الوطني	1655040	161	25.67	1588252	%4.03
التجمع الوطني الديمقراطي	964729	100	14.96	908354	%5.84
الأحرار	527904	29	4.04	246142	%53.37
تحالف حركة مجتمع السلم	394833	34	6.12	272503	%30.98
تجمع أمل الجزائر	270560	20	4.20	138975	%48.63
الاتحاد من أجل النهضة و العدالة و البناء	239457	15	3.71	104095	%56.52
جبهة المستقبل	265667	14	4.12	118766	%55.29
جبهة القوى الاشتراكية	152663	14	2.37	77276	%49.38
الحركة الشعبية الجزائرية	241399	13	3.74	115984	%51.95
حزب العمال	188187	11	2.92	77265	%58.94
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	65841	09	1.02	44744	%32.04
التحالف الوطني الجمهوري	121592	06	1.89	31760	%73.87
حركة الوفاق الوطني	51960	4	0.81	32341	%37.75
حزب الكرامة	81167	3	1.26	31141	%61.63
حزب الشباب	64032	02	0.99	10845	%83.06
الجبهة الديمقراطية الحرة	28790	02	0.45	14870	%48.35
جبهة النضال الوطني	35100	02	0.54	18705	%46.70
التجمع الوطني الجمهوري	43033	02	0.67	11336	%73.65
عهد 54	42365	02	0.66	14828	%64.99
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	28617	02	0.44	17171	%39.99
حزب الحرية والعدالة	88418	02	1.37	18301	%79.30
الجبهة الوطنية للعدالة الإجتماعية	63827	01	0.99	6317	%90.10
حركة الاصلاح الوطني	77382	01	1.20	6505	%91.59
الجبهة الوطنية الجزائرية	150056	01	2.33	9387	%93.74

حزب التجديد الجزائري	24662	01	0.38	4303	%82.55
الاتحاد الوطني من أجل التنمية	14509	01	0.23	6558	%54.80
الحركة الوطنية للعمال الجزائريين	14369	01	0.22	5404	%62.39
حركة الانفتاح	38105	01	0.59	4335	%88.62
الجبهة الوطنية للحريات	31987	01	0.50	3405	%89.35
جبهة الجزائر الجديدة	49413	01	0.77	7501	%84.81
حزب الفجر الجديد	83368	01	1.29	5822	%93.01
اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	33372	01	0.52	5522	%83.45
حركة المواطنين الأحرار	14085	01	0.22	8388	%40.44
الاتحاد للتجمع الوطني	17578	01	0.27	11183	%36.38
حزب العدل والبيان	13400	01	0.21	5215	%61.08
تحالف تكتل الفتح	68903	01	1.07	9129	%86.75

تم إعداد هذا الجدول من الباحثة بالاستعانة بإعلان المجلس الدستوري لنتائج الانتخابات التشريعية

أما بالرجوع الى نتائج الانتخابات التشريعية في تركيا باعتبار أن هاته الأخيرة تطبق أعلى عتبة انتخابية ألا وهي عتبة 10 %، فإننا نجد بأن نتائج الانتخابات التشريعية فيها لسنة 2002 قد ترتب عليها عدم عدالة التمثيل، إذ بينما شارك 18 حزب سياسي في الانتخابات تمكن فقط حزبين من تجاوز العتبة الانتخابية، إذ فاز حزب العدالة والتنمية ب 365 مقعد، وهو ما يمثل نسبة 67% من مقاعد البرلمان، وهذا على الرغم من حصوله فقط على 34.4 % من الاصوات، في حين فاز حزب الشعب الجمهوري ب 177 مقعد، هو ما يمثل 33 % من مقاعد البرلمان، وهذا على الرغم من حصوله على 19.4% من الأصوات، في حين لم تستطع عدة أحزاب سياسية أخرى الحصول على مقاعد في البرلمان بالرغم من حصولها على نسبة 5 % من الأصوات، ونسبة 9.5% من الأصوات وذلك لكونها لم تتمكن من تجاوز العتبة الانتخابية للتمثيل.

إذ تعتبر الانتخابات في تركيا لسنة 2002 الأقل تمثيلا في تاريخ تركيا، ذلك أن أكثر من 45 % من الناخبين قد أدلو بأصواتهم لأحزاب سياسية لم تفز بمقعد واحد في البرلمان[37]، وهو الأمر الذي أدى إلى رفع مستويات عدم التناسب في الانتخابات بسبب ضياع أصوات الأحزاب التي لم تتمكن من اجتياز عتبة 10% للتمثيل.

ونفس الشيء في بولندا، إذ أدى تطبيق عتبة 5% بالنسبة للأحزاب السياسية، وعتبة 8% بالنسبة للتكتلات الحزبية إلى ضياع ما نسبته 34 % من أصوات الناخبين التي ذهبت لأحزاب أو تكتلات لم تفز بأي مقاعد نيابية. [38]

خاتمة:

في ختام دراستنا توصلنا إلى النتائج والمقترحات التالية:

-تعتبر العتبات الانتخابية ضرورة عملية من أجل الحيلولة دون كثرة الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المشاركة في العملية الانتخابية، ناهيك عن تحقيق الاستقرار السياسي والمؤسساتي في الدولة.

- بالرغم من أهمية العتبات الانتخابية لاسيما ذات النسب المرتفعة بالنظر لكونها تحول دون تشتت المجالس المنتخبة نتيجة لكثرة الأحزاب السياسية الممثلة داخلها، إلا أنها في الوقت ذاته تساهم في تضخيم فوز الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب السياسية الصغيرة، لاسيما تلك التي عجزت عن تجاوز عتبة التمثيل.

- إن أغلب الأحزاب السياسية التي لم تتمكن من تجاوز العتبات الانتخابية، سواء عتبات الترشح أو عتبات توزيع المقاعد هي في معظم الحالات أحزاب صغيرة لا تعكس أي تيار سياسي، وليس لها قاعدة جماهيرية، وبالتالي فإقصاءها من التمثيل أمر محمود وليس مذموم.

- للعتبة الانتخابية علاقة كبيرة بتمثيل الأحزاب السياسية في المجالس المنتخبة وكذا التناسب بين عدد الأصوات المحصل عليها وعدد المقاعد الفائز بها، إذ كلما كانت العتبة الانتخابية مرتفعة كلما قل عدد الأحزاب السياسية المشاركة في عملية توزيع المقاعد، وبالتالي يقلل إلى حد كبير التناسب بين عدد الأصوات المحصل عليها وعدد المقاعد الفائز بها، وكلما كانت العتبة الانتخابية صغيرة، كلما زادت فرصة الأحزاب السياسية في المشاركة في عملية توزيع المقاعد الانتخابية، وبالتالي المحافظة على تناسب واسع بين عدد الأصوات المحصل عليها وعدد المقاعد الفائز بها.

-تؤثر العتبات الانتخابية ذات النسب المرتفعة على الأحزاب السياسية الصغيرة، وذلك عن طريق إجبارها لها على تشكيل التحالفات من أجل أن تعزز حظوظها في الفوز بمقعد داخل المجال المنتخبة.

- تتوافر الأحزاب السياسية الكبيرة في الغالب الأعم على الدعم الذي يمكنها من تجاوز العتبة الانتخابية، في حين تقل فرصة الأحزاب السياسية الصغيرة في تجاوزها، ذلك أن تجاوزها لها مرتبط أساسا بحجم التأييد الذي تتمتع به من الناخبين.

- إن ارتفاع العتبة الانتخابية يجعل من الأحزاب السياسية الكبيرة هي الأكثر جاذبا للسياسيين، الأمر الذي يجعلهم يفضلون الانضمام إليها على حساب الأحزاب السياسية الأخرى لا سيما الصغيرة منها.

مقترحات الدراسة:

- ضرورة الأخذ بعتبات انتخابية تكون ذات نسب معقولة لا هي بالمرتفعة ولا هي بالمنخفضة حتى يتم ضمان أن تكون نتائج الأخذ بها مقبولة على الأحزاب السياسية في مرحلة أولى، وتجعل من نتائج الانتخابات أكثر تمثيلا لإرادة الناخبين في مرحلة ثانية.

- ضرورة التعاون والتنسيق بين الأحزاب السياسية من خلال التكتل ضمن قائمة موحدة، لاسيما بين الأحزاب السياسية المتقاربة إيديولوجيا حتى تتمكن من تجاوز العتبة الانتخابية التي اشترطتها التشريعات

للتمثيل، وذلك بدلا من التنافس وحدها على عدد صغير من المقاعد الانتخابية وقد تتمكن من الفوز بها أو لا تتمكن.

- لتلافي ضياع أصوات الأحزاب السياسية التي لم تتمكن من تجاوز العتبة الانتخابية ولكنها في الوقت ذاته تحصلت على نسبة معتبرة من الأصوات على المستوى الوطني فإنه يجب الاتجاه إلى الأخذ بما يسمى بالمقاعد التعويضية والتي يتم تخصيصها حكرا لها.

الهوامش:

[1] – خضير ياسين الغانمي، نظم الانتخاب واحتساب الأصوات وأثرها في الأنظمة الديمقراطية دراسة تحليلية بين النص النظري والتطبيق العملي – العراق أنموذجا–،مجلة أهل البيت، العدد 17،العراق،2015،ص 284.

[2] – Andrie Bremzen , Georgy Egaorov,Dmitry Shakin, Electoral Threshold ,Representation ,and Parties Incentives to Form a Bloc,2007,p1
http://pages.nes.ru/abremzen/materials/disproportionality04152007.pdf

[3] – Andrei Bremzen, Georgy Egorov, Dmitry Shakin ; op.cit; p 03

[4] – Carina S. Bischof ; National level electoral thresholds: Problems and solutions ; Electoral Studies , Volume 28, Issue 2, 2008 , p 232.

[5] – Carina S. Bischof ; op,cit; p 233.

[6]– بولقواس ابتسام، تأثير النسبة الاقصائية على تشكيل المجالس المنتخبة–المجلس الشعبي الوطني نموذجا–، أطروحة دكتوراه في القانون الدستوري، جامعة باتنة 01، 2017–2018، ص09.

[7] – Thushyanthan Baskaran ; Mariana Lopes Da Fonseca ; Electoral Thresholds and Political Outcomes: Quasi-Experimental Evidence From a Reform in Germany ; cege Discussion Papers, No. 177, Georg August University of Göttingen, cege - Center for European, Governance and Economic Development Research,2013, p02

[8] – Maria URECHE , European Elections In Romania And Electoral Threshold, Fiat Iustitia , No. 2,2017, p213

[9] –اندرو رينولدز، بن ريلي، اندرو ايليس، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الطبعة الثانية، السويد،2010، ص 112.

[10] – جيمس كونولي، معجم النظم الانتخابية، النظم الانتخابية مفاهيم وخبرات دولية، أوراق ورشة عمل عقدت مع أعضاء من لجنة تعديل الدستور المصري، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة الشركاء الدوليين، القاهرة،9 أكتوبر 2013، ص 7.

[11] carina S. Bischoff , Carina S. Bischoff, Measuring The Electoral Barrier Problems And Solution to Estimation Of The Threshold's At The National Level, European university institute badia Florence, Italy,2004,p5.

[12] – Carina S. Bischof , Op,Cit, p 233.

[13] carina S. Bischoff, Op.Cit ,p7

[14] – Maria URECHE ,Op.Cit, p 214

[15] Carina S. Bischoff, Op.Cit ,p7

[16] – عبد المنعم لزعر، العتبة وتأثيراتها السياسية والانتخابية، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، السنة 12، العدد 43/ 44، المغرب، جون سنة النشر، ص 122.

[17] – اندرو رينولدز، بن ريلي، اندرو ايليس، المرجع السابق، ص 112.

[18] – الأمين سويقات، الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب دراسة في الأسباب والتجليات، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد 15، 2016، ص198.

[19] – الأمين سويقات، الأحزاب السياسية والأداء البرلماني في الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية و إدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2016-2017، ص 276

[20]– الأمين سويقات، الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب دراسة في الأسباب والتجليات، المرجع السابق، ص 200.

[21] – الأمين سويقات، الأحزاب السياسية والأداء البرلماني في الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، المرجع السابق، ص 273

[22] – مازن حسن واخرون، الآثار السياسية للنظم الانتخابية المختلفة، مازن حسن، النظم الانتخابية دراسة مقارنة لأنواعها وآثارها والإنعكاسات على السياق المصري، سلسلة التحول الديمقراطي، الطبعة الأولى، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية و المعلومات، القاهرة، 2011، ص 59.

[23] – اندرو رينولدز، بن ريلي، اندرو ايليس، المرجع السابق، ص 85.

[24] – Andrei Bremzen, Georgy Egorov, Dmitry Shakin ,Op.Cit , 2007 , p 04.

[25] – بولقواس ابتسام، المرجع السابق، ص 229.

[26] – المادة 202 من الامر رقم 20-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، جريدة رسمية عدد 17.

[27]– مي الأحمر، دليل المترجم للمصطلحات الانتخابية انجليزي-عربي، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت، 2005، ص 13.

[28] – - Andrei Bremzen, Georgy Egorov, Dmitry Shakin , Op.Cit , p 01

[29] -- Andrei Bremzen, Georgy Egorov, Dmitry Shakin , Op.Cit , P 03

[30] – بولقواس ابتسام،المرجع السابق،ص26.

[31] – مازن حسن، المرجع السابق، ص 64

[32] Kai-Friederiko Oelbermann, Antonio Palomeres, Friedrich Pukelsheim, the 2009 European Parliament Elections From Votes to Seats In 27 Ways, European Electoral Studies,vol 5, no1,2010,p158.

[33] – عبد المنعم لزعر، المرجع السابق، ص 123.

[34] – مطهر الصفاري، الأحزاب السياسية والحالة الديمقراطية في تركيا2002-2018، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، تركيا، 2019،ص 30.

[35] – مطهر الصفاري، المرجع نفسه، ص 47.

[36] – تم إعداد هذا الجدول بالاستعانة بإعلان المجلس الدستوري رقم 01/إ.م.د/17 مؤرخ في 21 شعبان 1438 الموافق ل 18 ماي 2017 المتضمن النتائج النهاية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني الذي جرى يوم 7 شعبان 1438 الموافق ل 4 مايو 2017،جريدة رسمية عدد 34.

[37] – Sinan Alkin , Underrepresentative Democracy: Why Turkey Should Abandon Europe's Highest Electoral Threshold , Washington University Global Studies Law Review ,volume 10, issue 02 ,2011, p 354

[38] – اندرو رينولدز، بن ريلي، اندرو ايليس، المرجع السابق،ص 112